

## رياضة

نهر جبر

"مسبح إميل لحود الأولمبي":  
كيدية ومماطلة وعجز مالي.. و"قنّ دجاج"

لم يتسن لعدد من المنشآت الرياضية ان تبصر النور في موعدها المحدد وفق دفاتر الشروط الموقعة، وغالبا ما يبرر المعنيون التأخير بالبيروقراطية الادارية حينما وبالعجز المالي احيانا اخرى، من دون اغفال التجاذبات السياسية والطائفية والمذهبية والمناطقية. من ابرز هذه المنشآت المسبح الاولمبي او "مسبح اميل لحود الاولمبي" في ضبيه الذي لم يبصر النور بعد

قصة ابريق الزيت بدأت في 19 ايلول 2002، عندما رفع وزير الشباب والرياضة في حينه سيبوه هوفنانيان كتابا الى مجلس الوزراء اثر اقتراح تقدم به اتحاد السباحة ورئيسه الراحل خليل نحاس، يحمل رقم 9282 يتضمن تخصيص الوزارة احد عشر عقارا تبلغ مساحتها الاجمالية 15738 مترا مربعا، من املاك الدولة في منطقة النقاش العقارية لاقامة مسبح اولمبي مع المنشآت التابعة له. ورغم ان العقد الموقع من هوفنانيان كفريق ثان ووزير المال في حينه الرئيس

فؤاد السنيورة كفريق اول، اشترط مهلة سنتين من تاريخ توقيعه لانجاز المشروع قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب الفريق الثاني وموافقة الفريق الاول، ورغم ان الاحتفال الاول بوضع الحجر الاساس للمشروع حصل في 16 كانون الاول 2002، فان الاعمال لم تبدأ الا في العام 2003، لكنها عادت وتوقفت اكثر من مرة منذ العام 2004 بعدما غرق في وحول الاهمال، وبعد تحويله من وزارة الشباب والرياضة الى مجلس الانماء والاعمار في عهد وزير الشباب والرياضة احمد فتفت في الحكومة

التي كان يرأسها الرئيس فؤاد السنيورة. في التفاصيل، في 5 تشرين الاول 2004 صدر عن ديوان المحاسبة قرار رقم 1273.ر.م. بالموافقة على مشروع اتفاق رضائي للاشراف على تنفيذ اشغال انشاء مسبح اولمبي. في 13 منه انجز عقد الاتفاق بالتراضي المتعلق بانشاء المسبح الاولمبي في منطقة النقاش العقارية منظم ما بين الدولة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة وشركة "أزتيك ش.م.م" للهندسة والمقاولات العامة بقيمة 12,931,205,800.9 ل.ل. مما فيها الضريبة على القيمة المضافة (TVA) على ان تكون



الاعمال المنجزة في الداخل.

التدخل والتسريع لحض الاستشاري على بت ملف الدراسة الالكتروميكانيكية. بعد يومين في 27 كانون الثاني 2006 تقدم المكتب الفني للدراسات والانشاءات (الاستشاري) من الوزارة بكتاب يبلغها فيه ان الشركة تقدمت منه في 23 آب 2005 باقتراح تعديل الماكينات والتجهيزات الخاصة بالمسبح ولم تقتنع منها بموجب التعديل، وانه في حال اصرار المتعهد (شركة ازتيك) على اجراء التعديلات المذكورة انفا فانه لا يتحمل مسؤولية النتائج المترتبة

مدة الالتزام 15 شهرا تبدأ من تاريخ استلام الشركة امر مباشرة العمل. عقد اتفاق بالتراضي يتعلق بالاشراف على تنفيذ اشغال المسبح الاولمبي في منطقة النقاش العقارية منظم ما بين الدولة ممثلة بوزارة الشباب والرياضة وشركة المكتب الفني للدراسات والانشاءات ش.م.م. ممثلة بكارل أديب لبيب زوين بقيمة 323,280,145 ل.ل. مما فيها الضريبة على القيمة المضافة (TVA). في 25 كانون الثاني 2006 تقدمت شركة "ازتيك" من الوزارة بكتاب ابلغتها تأخر الاستشاري في الرد على متطلبات المشروع المقترحة منها لا سيما تعديل بعض المواصفات الفنية (إبدال الفلاتر والمضخات ومادة كلور الغاز التي قام بشرائها) وتعديل ملف الدراسات الالكتروميكانيكية الخاصة بالمسبح لتتوافق مع المواصفات العالمية الفنية حيث تبين لها ان المواصفات المذكورة في دفتر الشروط الخاص بعقد الاتفاق لا تلبى الغاية من المشروع، مبينة ان الاستشاري رفض التعديل مطالبا اياها التقيد بدفتر الشروط، وقد طلبت الشركة من الوزارة

**قرار تنفيذ المسبح  
صدر في 5 تشرين الاول  
2004**

**تصميم المسبح  
لم يلحظ اقامة البطولات  
لحوض 25 مترا**

من جراء ذلك كون التجهيزات المقترحة لا تتناسب مع مواصفات دفتر الشروط ولغياب المعلومات اللازمة عنها وعدم تبرير استخدامها من الشركة بالرغم من مطالبته اياها بذلك.

في 20 شباط 2006 ارسلت وزارة الشباب والرياضة الى الامانة العامة لمجلس الوزراء كتابا طلبت فيه تكليف مجلس الانماء والاعمار متابعة الاشراف على تنفيذ مشروع بناء المسبح الاولمبي، مبررة ذلك بعدم وجود جهاز متخصص لمتابعة المشروع بالتنسيق مع مكتب الاستشاري. بعد شهرين تقريبا في 13 نيسان صدر قرار مجلس الوزراء رقم 31 المتعلق بتكليف مجلس الانماء والاعمار متابعة الاشراف على تنفيذ مشروع المسبح على ان يتم تحويل الاعتماد اللازم لذلك من موازنة وزارة الشباب والرياضة الى موازنة رئاسة مجلس الوزراء، ومنها الى مجلس الانماء والاعمار.

في 26 نيسان من العام نفسه، طلبت وزارة الشباب والرياضة من مجلس الانماء والاعمار متابعة بعض الاخطاء الفنية والادارية في الدراسة الاولى التي تم على اساسها تليم المسبح، ومتابعة الاشراف على التعديلات التي ستدخل على تصاميم الملف الالكتروميكانيكي.

بعد زهاء شهرين، في 29 حزيران صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم 36 يتعلق بتكليف مجلس الانماء والاعمار مهمات استكمال الدراسات لمشروع المسبح وتحديثها حيث يلزم واعداد الدراسات اللازمة لاكمال المشروع وتنفيذ الاشغال المتبقية التي تم تليمها او التي سيتم تليمها، وكذلك الاشراف على تنفيذ الاشغال حتى اكمال المشروع. كما شمل القرار الموافقة على تحويل كامل رصيد الاعتمادات المخصصة للمشروع وتلك التي ستلحظ له في موازنة العام 2006 من موازنة وزارة الشباب والرياضة الى موازنة رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الانماء والاعمار. لكن في 12



"مسبح اميل لحود الاولمبي".

## رياضة

تموز توقفت الاعمال حتى 14 اب بسبب العدوان الاسرائيلي على لبنان. في 24 اذار 2010 تبليغت وزارة الشباب والرياضة من مجلس الائماء والاعمار قرار رقم 2009\1034\أ تاريخ 26 تشرين الثاني 2009 القاضي اولاً بالالتزام للمتعهد شركة ازتيك دفع كلفة اضافية تبلغ 402,438,98 دولار بناء على توصية المكتب الفني للدراسات والانشاءات الصادر في 27 تموز 2009، وباعتماد توصيات الاستشاري رفيق خوري وشركاه والمتعلقة باستكمال الدراسات العائدة الى الاشغال التصحيحية والتكميلية للمشروع، ووقف تنفيذ الاشغال وانهاؤها بطريقة حبية مع شركة "ازتيك"، ووقف مهمات الاشراف على تنفيذ الاشغال وانهاؤها بطريقة حبية ايضا مع شركة المكتب الفني للدراسات والانشاءات ودفع مستحقته بشرط ان يتنازل كل من المتعهد والاستشاري عن المطالبة باي تعويض او عطل او ضرر نتيجة هذا التعديل.

في 12 نيسان 2013 اعتقد كثيرون ان حفل استكمال المشروع الذي ينفذه مجلس الائماء والاعمار كقبل بتسريع وتيرة العمل لانجاز المسبح الاولمبي الذي كان يجب ان يبصر النور في عام 2004. لكن في 23 كانون الثاني 2014 سجل الاتحاد اللبناني للسباحة كتابا في وزارة الشباب والرياضة يبلغها بموجبه ان تصميم المسبح لم يلحظ اقامة البطولات لحوض 25 مترا واقتصره على حوض الـ50 مترا، مطالبا اجراء تعديل على المسبح للاحية اضافة حوض الـ25 مترا ضمن حوض الـ50 مترا، كما اقترح اعتماد الجيل الجديد في تصميم وتركيب حوضي الـ50 والـ25 المصادق عليها خلال الجمعية العمومية للاتحاد الدولي التي انعقدت في العام 2013 في اسبانيا.

في 4 تشرين الاول من العام نفسه، ابلغ مجلس الائماء والاعمار وزارة الشباب

والرياضة ان مناقصة تلزيم استكمال تنفيذ مشروع انشاء المسبح رست على شركة "هاي كون" بدلا من شركة "ازتيك" بقيمة 14,100,000 دولار مقسمة الاشغال الى قسمين: قسم ثابت بقيمة 9,819,816,01 دولار على ان يتم تمويله من الاعتمادات المحالة بالمرسوم رقم 9129 تاريخ 22 تشرين الاول 2012، وقسم اختياري يتم اقراره فور توفر الاعتمادات اللازمة له. وانه وقع في 17 ايار 2013 عقد اتفاق مع شركة "هاي كوي" لتنفيذ القسم الاول من المشروع القسم الثابت التي تشمل تنفيذ حوض سباحة بطول 50 مترا وحوض غطس بطول 25 مترا ملحوظ "تبليطهما" بسيراميك من النوع الخاص، مع امكان اجراء تعديل على حوض السباحة بحيث يمكن تنفيذ جسر متحرك مزود بنظام عجلات لفصل حوض السباحة بطول 50 مترا الى حوضين بحيث يتضمن حوض السباحة بطول 25 مترا وقد قدرت كلفة الجسر بـ400,000 دولار. كما ابلغ رفض الاستشاري رفيق خوري وشركاه اعتماد الجيل الجديد من الكسوة لحوضي السباحة والغطس عازيا ذلك الى ان الكسوة الجديدة (التي هي مدات من الـPVC والواح من الستانلس ستيل بارتفاع 1,2 مترا) تستخدم عادة في احواض سباحة تكون حالتها سيئة ومطلوب تجديدها بشكل عاجل او في احواض سباحة يتم استخدامها لحدث ما بحيث يتم فكها ونقلها بعد انتهاء الحدث الامر الذي لا ينطبق على حالة المسبح في النقاش، مؤكدا ان نوعية البلاط الملحوظة مقبولة ومعتمدة في المسابح الاولمبية وتستوفي الشروط المطلوبة من الاتحاد الدولي للسباحة، وانه لا يرى موجبا لاستخدام الكسوة الجديدة والتي تصنعها شركة "Myrtha pools" دون سواها. واستعداده لتنفيذ الجسر في الحوض شريطة تأمين الاعتماد الاضافي

بقيمة 530,000 الف دولار اميريكي. اسف رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب سيمون ابي للماطلة التي ادت الى عدم انجاز الاعمال في المشروع وقال: "عقدنا اكثر من اجتماع مع جميع الافرقاء المعنيين من وزارة الشباب والرياضة ومجلس الائماء والاعمار والمتعهد لتأمين المطلوب لانهاء الاعمال ورغم الوعود التي سمعناها ورغم الزيارات المتكررة للاطلاع ميدانيا على سير الاعمال، بقيت المماطلة ولم تتقدم الاعمال خصوصا واننا كنا نكتشف في الاجتماعات التي نعقدتها مع المعنيين عن تغيير دوري في المتعهدين وان الموازنات التي كانت محددة لم تكن كافية، وان الاعمال التي كان مقرر انجازها والمعدات المستخدمة لا تستوفي الشروط الاولمبية والدولية وخضنا معارك طاحنة لالزام مجلس الائماء والاعمار التزام هذه المعايير".

واضاف: "امام هذا الواقع ولعدم وجود اي نتائج ملموسة واكتشافنا ان هناك مكامن هدر من دون الحديث عن فساد، تقدمت باخبار الى القضاء المختص وجميع السلطات الرقابية للقيام بواجبها حتى نعرف لماذا لم تنته الاعمال؟ ولماذا لم تكن الموازنة التي تأمنت في بداية المشروع غير كافية لانهاء الاعمال".

الامين العام للاتحاد اللبناني للسباحة فريد ابي رعد اكد ان توقف الاعمال مرتبط بالمال، وكشف ان الاتحاد عمل على اكثر من محور للدفع في هذا الموضوع وتحديد اواخر العام 2012 في عهد وزير الشباب والرياضة فيصل كرامي "لعب الاتحاد دورا اساسيا لاعادة اطلاق العمل في المشروع، مع اصرارنا على اجراء تعديل على نوعية الاعمال كونها كانت تنفذ وفق دفتر شروط غير مطابق للمواصفات".

وحمل ابي رعد المسؤولية الى الوزراء المتعاقبين (عبد المطلب حناوي ومحمد فنيش) اللذين لم يتجاوبا مع مطالب



الدجاج يسرح ويمرح داخل المشروع.

الاتحاد باستكمال الاعمال وقال: "اجتمعنا اكثر من مرة مع الوزير حناوي وعرضنا مطلبنا بالتعديلات على المشروع لتناسب والمعايير الدولية والاولمبية، لكنه لم يتجاوب وتأخر في ارسال موافقته الى مجلس الائماء والاعمار، ثم لاحقا عرقل مستشار الوزير فنيش علي فواز التعديلات قبل ان ننجح في وضعها في جدول اعمال مجلس الوزراء".

واضاف: "انجاز المشروع من قبل شركة "Myrtha pools" وفق المعايير العالمية سيسمح لنا باجراء سباقات التأهل الى بطولة اسيا وبطولة العالم من دون الحاجة الى السفر للخارج، كما سيوفر مكانا لمنشآت الدول العربية المجاورة لاقامة سباقاتها ومعسكراتها".

بدوره اعتبر المحاضر الاولمبي الزميل وديع عبد النور ان "تاريخ الرياضة اللبنانية زاخر بمطالبة دائمة بتحسين احوال المنشآت واقامة اخرى، فضلا عن شكاوى لا تنقطع من عدم الصيانة والتأهيل. النتيجة صروح

السياسية، الامنية، الاقتصادية والمالية. الخلاصة هي ان الرياضة تأكل الحصرم والرياضيين يضرسون.

ان حوضا اولمبيا مقفلا مع اقسام ومرافق موازية ضمن مجمع عصري يلبي متطلبات السباحة اللبنانية وحجمها وحالتها، ويعد ضرورة ملحة ويكفي لتحقيق تطلعات اهل اللعبة وفق برامج وخطط عمل مدروسة، فيصبح خلية نحل على مدار ايام السنة. غير ان الوقائع الميدانية مغايرة تماما وحلم انجاز الحوض يبعد ويتلاشى، خصوصا مع الانهيار المالي الذي نعيشه.

اهل اللعبة يشكون والمسؤولون يشكون ايضا، والمؤسسة العامة للمنشآت الرياضية التي ابصرت النور اخيرا لا حول لها ولا قوة لاسباب واسباب. اللجنة البرلمانية للشباب والرياضة شكلت هيئة تحقيق في العام 2004 للتقصي ومعرفة اسباب تأخير الاعمال (كان مقررا ان ينجز المشروع بين العامين 2002 و2006) وعدم مطابقتها للمواصفات، كما ادعت اللجنة بعد اكثر من 10 اعوام على مقصرين مجهولين اثر اكتشاف اخطاء في التنفيذ. مد وجزر ومكانك راوح. عينة اخرى من التخبث والعشوائية كتب على رياضتنا ان تعيشها، وقد يكون احد الخبثاء محقا حين يردد ساخرا: افضل ان لا تكتمل الاعمال، لان بعد فترة من الاحتفال والتدشين والمفاخرة الجوفاء سيصبح هذا المجمع هيكلا فارغا يفتقر إلى الصيانة اللازمة ويحتاج مجددا الى ملايين الدولارات ليؤدي وظيفته في حدها الادنى، تماما كباقي المنشآت الرياضية العامة".

في الختام اسئلة كثيرة في حاجة الى اجابة: من يتحمل مسؤولية التأخير؟ هل المبلغ الذي رصدته الدولة لانجاز المشروع لا يزال يفي بالغرض بعد مرور 19 سنة؟ هل ستكون 2021 على موعد مع تدشين اول مسبح اولمبي في لبنان ام سيبقى المشروع رهينة المماطلة والكيدية وعدم توفر المال؟ وهل سيبقى "قنا للدجاج؟".

## رفض الاستشاري وشركاه اعتماد الجيك الجديد

### ادعاء على مقصرين مجهولين اثر اكتشاف اخطاء في التنفيذ

متهالكة، ومشاريع غير مكتملة واخرى يستغرق انجازها المنقوص من يوم وضع حجر الاساس لها وحتى تدشينها رسميا، عقودا. فتننتفي غالبا الغاية التي انشئت من اجلها. ويبدو ان المسبح الاولمبي في منطقة الضبية من هذه الفصيلة من الداء العضال بسبب سوء التقدير والتخطيط والتنفيذ، ودائما الذرائع والاعداد جاهزة للتبرير، وفي مقدم اسبابها الظروف